الظرف المشبه بالمفعول به

حقيقته ، أحكامه ، فوائده

إعداد

د. مؤمن بن صبري غنام

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية المعلمات بالمدينة المنورة

ملخص البحث

تَوصَّل هذا البحث إلى وضع تعريف للظرف المشبَّه بالمفعول به ، وهو أنه : ما وافق الظرفَ في اللفظ ، وفي اشتماله على معنى (في) ، وخالفَه بِخُلُوِّه منها في التقدير . وأشار إلى المصطلحات المرادفة لمصطلح (الظرف المشبَّه بالمفعول به). وبَيَّنَ الفرق بين الظرف والظرف المشبه بالمفعول به ، وهو أنَّ الظرف على تقدير (في) ومعناها ، وأن الظرف المشبه بالمفعول به على معنى (في) من دون تقديرها فيه ؛ لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق . ثم تناول البحث أحكام تشبيه الظرف بالمفعول به من جواز ، ووجوب ، وامتناع . منبِّهًا على أنَّ الحاجة قد ألجأت النحاةَ في بعض المواضع إلى القول بتشبيه الظرف بالمفعول به ؛ للخروج من مأزق نحوي كما تبين في حال الإضافة . وأخرجَ هذا البحث ما ليس منه مما قد يلتبس به ، وذلك ببيان أنَّ أسماء الأماكن المختصة المنصوبة بعد حذف الجار ليست من المشبهات بالمفعول به ، لكنها مشبَّهةٌ بظرف المكان المبهم. ثم بَيَّنَ فوائد تشبيه الظرف بالمفعول به .

مقدمـــة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله . اللهم علمنـــا مـــا ينفعُنـــا ، وانفعنـــا بما علَّمتَنا ، وزِدنا علمًا نافعًا ، وعمَلاً صالحًا مُتقَبَّلاً ، آمين يا رب العالمين ، وبعد :

فإنّ مصطلح (النصب على التشبيه بـــالمفعول بـــه) ومـــا في معنـــاه ، كالنـــصب على السعة أو التوسُّع موجودٌ في أبواب من النحـــو عِـــدَّة ، فنجـــده في بـــاب الظـــرف ، والصفة المشبهة باسم الفاعـــل (١) ، والحـــال (٢) ، والتمييـــز (٣) ، وخـــبر كـــان وأخواتهـــا (٤) ، واسم إنَّ (٥) ، والاستثناء (٦) ، والمصدر (المفعول المطلق) (٧) ، وغيرها (٨) .

ولكنني بعد أنْ نظرت في هذه الأبواب ، ووَقَفْـــتُ علـــى المـــادة العلميـــة الـــتي تدور حول هذا المصطلح ، بدا لي أنَّ موضوعَ (المـــشبه بـــالمفعول بـــه) في بـــاب الظـــرف أولى بالبحث والدراسة منه في الأبواب الأخرى ؛ لأنـــه أظهـــرُ فائـــدةً ، وأجـــدى نفعًـــا ، ولم أجد أحدًا تناوله بدراسة مـــستقلة مـــن قبـــل ، إلا أنّ الإمـــام الـــسيوطيَّ (ت ٩١١هـ) رحمه الله قد جمع كثيرًا من مسائله تحت باب الاتساع في كتابـــه الأشـــباه والنظـــائر (٩) ، فلـــه الفضل في أنْ مَهَدَ طريقَ هذا الموضوع ؛ فاستعنت بـــالله علـــى إفـــراده بمواصـــلة البحـــث والكتابة ، فجاءت مسائله على النحو الآتي :

تمهيد : مصطلح (الظرف المشبه بـــالمفعول بـــه) عنـــد النحـــويين بـــين التـــصريح والتلميح .

الفصل الأول : حقيقة الظرف المشبه بالمفعول به ، وتعريفُه .

الفصل الثاني : حكم تشبيه الظرف بالمفعول به ، وموانع التشبيه .

الفصل الثالث : فوائد تشبيه الظرف بالمفعول به .

ثم خاتمةٌ فيها أهم نتائج البحث .

واللهَ أسأل أن يغفرَ الزلل، ويسُدَّ الخَلل، ويجعـــلَ هـــذا العمـــلَ خالـــصًا لوجهـــه الكريم، ويعظم لي الأجر، إنه جوادٌ كـــريم، بَـــرٌّ رحـــيم، عليـــه توكلـــت، وإليـــه أُنيـــب. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تمهيد :

مصطلح (الظرف المشبه بالمفعول به) عند النحويين بين التصريح والتلميح:

مما يُنصب على التشبيه بالمفعول به الظرف ، صرَّح بذلك بعض العلماء ، وألمح الكثيرون إلى أنه مفعول به في سعة الكلام ، أو منصوب نصبَ المفعول به على التوسع ، أو على المجاز ، ونحو ذلك مما سنذكره إن شاء الله .

ولعلَّ أولَ من صرَّح بالنصب على التشبيه بالمفعول به – حسب ما اطلعت وتتبعت – مع ذكره للتوسع هو أبو علي الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) ، ففي حديثه عن نصب (أيَّامًا) من قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيام ... أَيَّامًا معدوداتٍ ﴾ [البقرة ١٨٣–١٨٤] (١٠) ، قال : «إنّ العامل في أيَّامٍ يصلح أن يكون أحدَ شيئين : يجوز أن يكون ظرفًا لـ (كُتِبَ) ، فتنصبه بالظرف ، وتتسع فتُشَبِّهُه بالمفعول ، فيكون بمنزلة أُعطِيَ زيدٌ درهمًا » (١١) . فنلحظ أنه جمع بين التوسع في الظرف ، والتشبيه بالمفعول على أنهما شيءٌ واحد ، وقال أيضًا : « وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعولين جازَ أنْ يُتَّسَعَ فيه فيتعدى إلى مفعول ثالث على ذلك ، فيُشَبَّه بما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، تقول : أعطيت زيدًا درهمًا اليومَ ، فتنصب (اليوم) على التشبيه بالمفعول لا على الظرف ... » (١٢) .

ومن المصرحين بمصطلح النصب على التشبيه بالمفعول به ابن عُصفور (ت٦٦٩هـ) فقد قال حين تحدث عن عدم تعدية الفعل إلى ضميرِ الظرف إلا بواسطة (في): «... إلا أنْ يُتَّسَعَ في الظرف فتنصبه على التشبيه بالمفعول به » (١٣) ، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) (١٤) ، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) (١٥) ، والسيوطي (ت ٩١١هـ) قال: « لا يُتوسَّعُ في الظرف إذا كان عامله حرفًا أو اسمًا جامدًا بإجماعهم؛ لأنّ التوسع فيه تشبيه بالمفعول به ... » (١٦) . وقال أيضًا : « فإذا نصبْتَ الظرفَ اتِّساعًا كان مجازًا » (١٧) .

وأمَّا الذين استعملوا مصطلح التوسع والمجــاز دون التــصريح بالتــشبيه بــالمفعول به – فيما وقفت عليه من كلامهم – فكثيرون، قــال ســيبويه (ت ١٨٠هـ) في (بــاب مــا يكون من المصدر حينًا لسعة الكــلام والاختــصار) : « وتقــول : ســيرَ عليــه فرســخانِ يومَينِ ؛ لأنك شغلت الفعل بالفرسخين ، فــصار كقولــك : ســيرَ عليــه بعــيرُك يــومَين. وإن شئت قلت : سيرَ عليه فرسخين يومــانِ ، أيهمــا رفعتــه صــار الآخــر ظرفًــا ، وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلامِ لا على الظرف، كمــا جــاز : يــا ضــاربَ اليــومِ زيدًا ، أو يا سائرَ اليومِ فرسخين » (١٨) . فإنابة أحد الظرفين عــن الفاعــل يعــني أنــه قــد شُبِّهَ بالمفعول به فــأُقيم مقامــه ، واســتُعملَ اســتعماله، قــال الــسيرافي (ت ٣٦٨هـ) في تفسير كلام سيبويه السابق : « يعني أنك تقــيم أيَّهمــا شــئتَ مُقــام الفاعــل ، وأيهمــا أقمته مُقام الفاعل فقد جعلته كالمفعول ؛ فلــذلك شــبهتَه بقولــك : ســير عليــه بعــيرُك يومين ، والذي تنصبه فيهما يجوز أن تنصبه على الظرف ، وأنــه مفعــول في ســعة الكــلام ... » (١٩) .

ومنهم المبرد (ت ٢٨٦هـ) إذ قال : « واعلم أنّ هــذه الظــروف المتمكنــة يجــوز أن تجعلها أسماءً فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع : قمــتُ فيــه ، و: الفرســخُ ســرتُه، ومكانُكم جلستُه ، وإنمــا هــذا اتِّــساعٌ ... » (٢٠) . وكــذا أبــو بكــر بــن الــسراج (ت ٣١٦هـ) إذ قــال : «... وتقــول : ســرتُ فرسَــخين يــومين ، إن شــئت نــصبت انتصابَ الظروف ، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهمــا مفعــولان علــى الــسعة ، وعلــى ذلك قولك : سيرَ بزيد فرســخان يــومين ... » (٢١) . وقــال ابــن مالــك (ت ٦٧٢هـ) : « ويُتوسع في الظرف المتصرف فيُجعل مفعولاً به مجازًا » (٢٢) . وغيرهم كثير (٢٣) .

أخلص مما عرضناه إلى أنّ مصطلح النصب على التــشبيه بــالمفعول بــه في بــاب الظرف ، أوما يُسمى التوســع أو الاتــساع في الظــرف ، أو نــصبه علــى المفعــول بــه توسُّعًا، أو مجازًا ، يرادُ به شيءٌ واحــدٌ . فمــا حقيقــة نــصب الظــرف علــى التــشبيه بالمفعول به ؟

هذا ما أتناولُه في الفصل الأول بعون الله .

الفصل الأول : حقيقة الظرف المُشَبَّه بالمفعول به وتعريفُه

لمعرفة ذلك لا بد من تلمس وجه الشبه بين المشبه (الظرف) والمشبه به (المفعول به) ، وهذا يُفضي إلى بيان الفرق بين الظرف الباقي على ظرفيته والظرف المشبه بالمفعول به .

أولاً : وجه الشبه بين الظرف والمفعول به :

كُلٌّ من الظرف والمفعول به يطلبهما الفعل بواسطة حرف ، لكن الحرف مختلف ، فالمفعول به معناه إيقاعُ الفعل بِكذا ، والظرف معناه إيقاعُ الفعل في كذا، وقدْ بَيَّنَ ذلك ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) إذ قال : « ثُمَّ إنَّ العرب قد تنصب الظرفَ نصب المفعول به، فتُشَبِّهُ : جلستُ يومَ الجُمُعَة ، بقولك : ضربتُ زيدًا ؛ لأن زيدًا اسم منصوبٌ جاء بعد تمام الكلام ، يطلبُه الفعلُ بحرف ، ألا ترى أنَّ المعنى : أوقعْتُ الضربَ بزيدٍ ، وأنّ زيدًا ليس مفعولَك ، وإنما وقع فعلُك به ، وقولك : جلستُ يومَ الخميس ، يومَ الخميس اسم منصوب جاء بعد تمام الكلام ، والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر والتقدير : أوقعتُ جلوسي في يوم ... وهذا تشبيهٌ بالمفعول به »(٢٤) . فالشبه بينهما أنهما مطلوبان من قبل الحدث بواسطة حرف ، والفرق بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ضابطُه حرف مختصٌّ به مخالفٌ للآخر.

ثانيًا : الفرق بين الظرف الباقي على ظرفيته والظرف المشبه بالمفعول به :

بِمَ افترقَ الظرف المشبَّهُ بالمفعول به عن الظرف ؟

المنصوب على الظرفية يكون على تقدير (في) لا ينفك عن هذا التقدير ، أمَّا إذا شُبِّهَ بالمفعول به فإنَّ (في) غيرُ مُقَدَّرةٍ معه ، ويكون انتصابه كانتصاب الأسماء على المفعول به ، وهذا مفهوم كلام سيبويه والعلماء من بعده، قال سيبويه في باب (هذا بابٌ جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى): « ... وذلك قولك :

*يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ *(٢٥)

وتقول على هذا الحد : سرقتُ الليلةَ أهلَ الدار ، فتجري الليلةَ على الفعل في سعة الكلام ، كما قال : صيدَ عليه يومان ، وولد له ستون عامًا . فاللفظ يجري على قوله : هذا معطِي زيدٍ درهمًا ، والمعنى إنما هو في الليلة ، وصِيد عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام » (٢٦) .

وقد أوضح الجرجاني (ت٤٧١هـ) الفرق بينهما إذ قال : « اعلم أن الظروف إذا اتُّسع فيها كان حقيقة الاتساع ألا يُقدَّر فيها حرف الجر الذي هو (في)، فيُقال: سرتُ يومَ الجمعة ، ويُنزّل في التقدير منزلة (زيد) في قولك : ضربتُ زيدًا ، ولا تكون (في) مقدرة مع يوم الجمعة كما لا تكون مع (زيد) ...» (٢٧) .

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في فصل (خروج الظرف عن الظرفية) : « وقد يُذهَبُ بالظرف عن أنْ يُقدر فيه معنى (في) اتِّساعًا فيجري لذلك مجرى المفعول به، فيُقال : الذي سرتُه يومُ الجمعة ، وقال :

ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا قليلاً سوى الطعن النِّهالِ نَوافلُه (٢٨)

ويُضافُ إليه: كقولك: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار، وقوله تعالى: ﴿بل مكرُ الليلِ والنهارِ﴾ [سبأ ٣٣] ولولا الاتساع لقلت : سرت فيه ، وشهدنا فيه » (٢٩) .

وقال مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) : « قد اتَّسَعُوا في ظروف الزمان فنَصَبُوها نَصْبَ المفعول به ، وذلك أنْ يُعَرُّوها من معنى (في) ، كقولك : سرتُ يومَ الجمعة ، كأنّك قد جعلتَ (يومَ الجمعة) مَسيرًا نفسَه ، بمنزلة قولك : ضربتُ زيدًا ... » (٣٠) .

وقال أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) : « وإذا اتُّسِعَ في الظرف فأضمرتَه كان غير مقرون بفي، نحو قوله في ظرف الزمان :

* ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا * » (٣١) .

ومما يصح كونه ظرفَ مكان مُتسعًا فيه (المَنْسَك) في قوله تعالى : ﴿ لكلِّ أُمَّةٍ جعلْنا مَنْسَكًا هم ناسِكوه ﴾ [الحج ٦٧]، على ما ذَهب إليه أبو حيَّان رادًّا ما ذهب إليه ابن عطية (ت١٥٤١هـ تقريبًا) من أنَّ المنسك مصدر ميمي (٣٢) ، قال أبو حيان: « قال ابن عطية : (هم ناسكوه) يعطي أنّ المنسَك المصدر ، ولو كان الموضع لقال: هم ناسكونَ فيه . انتهى ، ولا يتعين ما قال ؛ إذ قد يُتَّسَعُ في معمول اسم الفاعل كما يُتَّسَعُ في معمول الفعل ، فهو موضع اتُّسِعَ فيه فأُجريَ مُجرى المفعول به على السعة . ومن الاتساع في ظرف المكان قوله :

ومَشْرَبٍ أشربُه رَسِيلِ

لا آجِنِ الماءِ ولا وَبِيلِ (٣٣) .

مشرب : اسم مكان الشرب ، عاد عليه الضمير ، وكان أصلُه : أشرب فيه، فاتَّسعَ فيه فتعدى الفعل إلى ضميره » (٣٤) .

ثالثًا : ولكن هل تخلص الظرف المنصوب على التشبيه بالمفعول به من معنى (في) تمامًا ؟

لا ؛ لأنه لو تخلص منها تمامًا لنصب على أنه مفعول به مباشرة ، ولما احتيج إلى القول بأنه مشبهٌ بالمفعول به أو نحوه .

وهذا واضح من كلام سيبويه السابق : « والمعنى إنما هو في الليلة ، وصِيد عليه في اليومين ، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام » (٣٥) .

وأكَّدَ ذلك ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) في شرحه كتاب سيبويه ، فقد نقل عنه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) قوله : «ونصبُ الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه » (٣٦) . وهو مذهب أبي علي الفارسي (٣٧) .

وفي توضيح ذلك يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : « ... فإذا قلت : صمتُ اليومَ ، وجلستُ خلفَك ، جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير (في) ،

وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ... وإذا جعلتَه مفعولاً به على السعة فأنت غيرُ ناوٍ لفي ، بل تُقَدِّرُ الفعلَ وقع باليومِ كما يقع (ضربت) بزيد إذا قلت : ضربتُ زيدًا، وهو مَجازٌ ؛ لأن الصوم لا يؤثر في اليوم كما يؤثر الضرب في (زيد) ، فاللفظ على (ضربت زيدًا) ، والمعنى إنما هو في اليوم ، وفي خلفك ، ولا يخرج عن معنى الظرفية » (٣٨) .

وقال الرضي (ت ٦٨٦هـ) بعد أنْ ذكر قضية التوسع في الظرف : « وقد اتفقوا على أنّ معناه متوسَّعًا فيه وغيرَ مُتَوسَّعٍ فيه سواءٌ » (٣٩) .

ولا شك أنّ المعنى المتفق عليه المُراد هنا هو معنى (في) .

والدليل على بقاء معنى (في) في الظرف المشبَّه بالمفعول به ما يأتي :

١- جواز تعدي الفعل اللازم والمستوفي التعدي إلى الظرف (المشبه بالمفعول به) . وبهذا استدل ابن يعيش قائلاً : « ... ولذلك يتعدى إليه الفعل اللازم ، نحو قام زيد اليوم ، والمنتهي في التعدي ، نحو : ضربت زيدًا اليومَ ، وأعطيت زيدًا درهمًا الساعةَ ... » (٤٠) .

٢- لزومُ إظهار لفظ (في) مع ضمير الظرف إذا أُبْقِيَ على ظرفيَّته في حين أنه لايجوز إظهارُها مع اللفظ نفسه إذا أُريدَ به المشَبَّه بالمفعول به، قال ابن مالك: « فإنَّ الظرفَ أصلُه أنْ يكونَ مظروفًا بلفظها، فاستُغْنِيَ عن لفظها بمعناها مع الظاهر ، ولُزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير ؛ لأنّ الإضمارَ يرُدُّ الشيءَ إلى أصله » (٤١) ، ثم مَثل له واستشهد عليه فقال : « فعلى هذا يلزم مَن أضمرَ الظرفَ مقصودًا به معنى الظرفية أن يقرنه بفي كقولك في : صمتُ اليومَ : اليوم صمتُ فيه ، فمن قال: صُمتُه عُلِمَ أنه لم يقصد الظرفية ، وإنما قصد جعلَه مفعولاً به توسعًا ، فمن ذلك قول الشاعر:

ويومًا شهدناه سُليمًا وعامرًا   قليلاً سوى الطعن النهال نوافلُه

ومنه :

فإنْ أنتَ لم تقدرْ على أنْ تُهينَهْ فَدَعْهُ إلى اليومِ الذي أنتَ قادِرُهْ (٤٢)

يا رُبَّ يومٍ لي لا أُظَلِّلُهْ

أَرْمَضُ من تحتُ وأَضْحى من عَلُهْ » (٤٣)

والمعنى: شهدنا فيه ، وقادرٌ فيه ، وأظللُ فيه (٤٤) .

رابعًا : هل هناك فرق في الدلالة بين الظرف والظرف المشبه بالمفعول به ؟

من استقرائي للنصوص النحوية واللغوية التي تناوت ظاهرة الاتساع في الظرف بنصبه على التشبيه بالمفعول به وقفت على قولين :

الأول : ذهب ابن كيسان إلى أنَّ الظرف المُتَوَسَّعَ فيه يفيد التخصيص ، فقد نقل عنه أبو حيان أن الاتساع في الظرف « هو حصرٌ للفعل في الظرف » ، فإذا قلت: يومُ الجمعةِ صمتُه ، فالمعنى أنَّك اعتمدته بالصوم ولم تصم غيره ، وإذا قلت: صمت فيه ، احتمل أن يكون صمت فيه وفي غيره ، وكذلك إذا قلت : سير عليه فرسخان ، فالتقدير أنه لم يَسِرْ إلا الفرسخين لا غيرهما (٤٥) .

الثاني : ذهب يحيى بن حمزة العَلَويُّ (ت ٧٤٩هـ) (٤٦) إلى أنَّ الظرف المُتَوَسَّعَ فيه يفيد المبالغة في استغراق الحدث للظرف جميعِه، فبعد أن رد على أبي علي والخوارزمي مذهبهما السابق قال : « ... وعلى هذا إذا قلت: اليوم سرتُه ، كان السير كأنه واقعٌ في كله على جهة المبالغة فيه » (٤٧) . ولَعلَّ هذا ما أراده السَّيِّدُ الشريفُ الجرجاني (ت ٨١٦هـ) (٤٨) في حاشيته على الكشاف ، فقد نقل البغدادي عنه في الخزانة أنّ الاتساعَ يستلزمُ فخامةً في المعنى ، فكان عند أرباب البيان بالاعتبار أولى (٤٩) .

ويُقَوِّي مذهبَ العلوي ما نقله أبو حيان من مذهب الكوفيين أنّ الظرفَ إذا كان العمل في جميعه فلا ينتصب على الظرفية ، وإن كان العمل في بعضه فيجوز نصبه على الظرفية أو على التشبيه بالمفعول به (٥٠) .

أما ما أخَذَه العلوي (٥١) ، على أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وتابعيه كابن مالك ، والرضي (ت ٦٨٦هـ) (٥٢) – كما سبق – من أنَّه لا فرقَ بينهما وأنَّ المعنى واحدٌ ، وقد رَدَّ العلوي على أبي علي والخوارزمي بأمرين :

أحدهما : أنه يذهب بفائدة المجازات والاستعارات والبلاغة .

والآخر : أنّ ضرورة اللفظ تقتضي التفرقة بينهما فلا بد من فرق بين عدم الحرف ووجوده في مثل : اليوم سرته ، وسرت فيه .

فالذي ظهرَ لي جَلِيًّا مما تقدَّم أنّ أبا علي ومن تبعه يَفْرِقون بينهما ، وأنَّ ما ذكره العلويُّ لا يخفى على أبي علي ومن تابعه ، وهذا واضح من حديث أبي علي عن الظرف المشبه بالمفعول به اتِّساعًا ، أما كلامه هنا فأرى أنَّه متوجِّهٌ إلى جانب الاتفاق في المعنى النحويّ بين الظرف الباقي على ظرفيّته ، والظرف المشبه بالمفعول به ، وهو اشتراكهما في معنى (في) ، فإنه كان يقارن بين إضافة اسم الفاعل إلى (الليلة) ، على أنها من باب التوسع ، وأنّ الظرف هنا مشبه بالمفعول به ، ولازال فيه معنى (في) ، ثم أضيف إليه في قول الراجز :

* يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ *

وإضافة المصدر إلى (الساعة) في قوله تعالى : ﴿ وعنده علمُ الساعةِ﴾[الزخرف ٨٥]، على أنَّ (الساعة) مفعول به على الحقيقة أُضيف إليه ، وليس فيه معنى (في) ، قال : « ... وليس إضافة اسم الفاعل هاهنا كإضافة المصدر إلى الساعة ... ؛ لأنّ الساعة مفعول بها على الحقيقة ، وليس على أنْ جُعِل الظرفُ مفعولاً به على السعة . ألا ترى أنَّ الظرف إذا جُعِلَ مفعولاً على السعة فمعناه مُتَّسَعًا فيه معنى الظرف ؟ فلو جعلته ظرفًا لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل؛

لأنّ القديم سبحانه يعلم في كل وقت، فإنما معنى (يعلم الساعة): يعرفها، وهي حق ...»[٥٣] .

وهذا واضح عند العلماء الذين عرضوا لهذه المسألة ، كسيبويه ، والسيرافي، وابن يعيش ، وغيرهم ، دون أنْ يُنكر أبو علي وتابعوه أوجه الاختلاف ، وإلا ما كان لحديثه وحديثهم عن الاتساع والنصب على التشبيه بالمفعول به معنى .

ويبدو لي أنّ حديث العلَويِّ كان متوجِّهًا إلى الجانب البلاغيّ ، وأنَّ حديثَ أبي علي ومن تبعه كان متوجِّهًا إلى المعنى النحوي .

والذي أخلُصُ إليه في الفرق بين الظرف و الظرف المشبه بالمفعول به أنَّ الظرف هو على تقدير (في) ، وأن المشبه بالمفعول به لا تقدر فيه (في) ؛ لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق ، مع إمكان تقدير (في) متى أراد المتكلم ذلك ؛ فهو ما زال متعلقًا بنوع من التعلق بالظرفية ؛ لأنه على معنى (في) . بخلاف المفعول به فإنه قد فارق الظرفية تمامًا ؛ لأنه لا تقدر معه (في)، وليس للمتكلم اختيارُ ذلك، ولا هو على معناها ، وإنْ كان لفظُه لفظَ الظرف ، وهذا يدلُّ على وجود ألفاظ من هذا القبيل (أي : أسماء زمان أو مكان) انسلخت من معنى (في) فلم تَعُدْ ظروفًا ، ولا ظروفًا مشبهةً بالمفعول به ، كالذي تقدَّم من كلام أبي عليٍّ على (الساعة) ، وكذا كلامُه على (حيث) في قوله تعالى : ﴿ الله أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالته ﴾ [الأنعام١٢٤][٥٤] ، فقد ذهب في كتابه (إيضاح الشعر) إلى أنها مفعول به، والمعنى : الله يعلمُ مكانَ رسالاته وأهل رسالَته[٥٥] . وكان أبو علي قد ذكر بعض الشواهد الشعرية التي جاءت فيها (حيث) مفعولاً به ، منها قول الشماخ :

وحَلأَها عن ذي الأراكَةِ عامرٌ   أخو الخُضْرِ يَرْمي حيثُ تُكوى النّواحِزُ[٥٦] .

قال : « القول في (حيث) إنّ موضعه نصبٌ بأنه مفعول به ؛ ألا ترى أنه ليس يريد أنه يرمي في ذلك المكان ، وإنما يريد أنه يرميه ، فهو مفعول به ، وإذا كان مفعولاً به كان اسمًا ولم يكن ظرفًا »(٥٧) .

أخلص في ختام هذا الفصل إلى الفرق بين ثلاثة مصطلحات لثلاثة أسماء منصوبة :

الأول : الظرف : وهو على معنى (في) و تقديرها مطلقًا .

الثاني : المفعول به : وهو ليس على معنى (في) ولا تُقَدَّرُ فيه مطلقًا .

الثالث : الظرف المشَبَّه بالمفعول به : وهو على معنى (في) دون تقديرها ، مع إمكان تقديرها متى أُريدَ ذلك ، فإن قُدِّرَت فهو ظرف ، وإن لم تُقَدَّرْ فهو مشَبَّهٌ بالمفعول به ؛ لبقاء معنى (في) .

وبناءً على ذلك يمكننا أنْ نُعرِّفَ الظرفَ المشبَّه بالمفعول به أنَّه :

ما وافق الظرفَ في اللفظ ، وفي اشتماله على معنى (في) ، وخالفَه بِخُلُوِّهِ منها في التقدير .

أو : هو الظرف الذي خلا من تقدير (في) .

الفصل الثاني : حكم تشبيه الظرف بالمفعول به ، وموانع التشبيه

من تتبعنا لظاهرة تشبيه الظرف بالمفعول به نستطيع القول أنّ له ثلاثةَ أحكام: جائزٌ ، وواجبٌ ، وممتنِعٌ .

وقد تَبَيَّنَ فيما سبق أنّ نصبَ الظرفِ على التشبيه بالمفعول به أمرٌ جائز في الأصل ، فإنّ الظرف المنصوب يجوز حمله على التشبيه بالمفعول به ، قال سيبويه – رحمه الله تعالى – في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول) : « ويتعدى إلى الزمان ... وذلك قولك : قَعَدَ شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبتُ أمسِ وسأذهبُ غدًا ، فإن شئتَ لم تجعلهما ظرفًا ، فهو يجوز ... »(٥٨) .

وقال أبو سعيد السيرافي موضحًا ذلك : « ... فإذا قلت : صمتُ اليومَ ، جاز أن يكون ظرفًا وجاز أن يكون مفعولاً على السعة ، واللفظان واحد والتقديران مختلفان » [٥٩] .

وقال أبو علي : « واعلم أنّ هذه الظروفَ يجوزُ أنْ يُتَّسَعَ فيها فتُنصبَ نصبَ المفعول به » [٦٠] ، ووضح ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ذلك فقال : « ... ولك أنْ تجعلَ ظروفَ المكان مفعولاتٍ على السعة ، كما فعلتَ ذلك في الأزمنة ، تقول : سرتُ أمامَك ، فتجعل أمامَه مسيرًا نفسَه فإذا أخبرتَ عنه بالذي قلتَ : الذي سرتُه أمامُك ، ولو كان ظرفًا لقلتَ : الذي سرتُ فيه أمامُك » [٦١] .

وهذا الجائز كثير الوُرود في الكلام ، قال عنه ابن السرَّاج : « وهذا الاتساع أكثرُ في كلامهم من أنْ يُحاطَ به » [٦٢] . فالأصل الجواز ، وهو كثير ، ففي قولنا: صمتُ اليومَ ، جواز الوجهين ، فـ (اليومَ) منصوب على الظرفية أو على التشبيه بالمفعول به .

أما الواجب ففي ثلاثة مواضع [٦٣] :

الموضع الأول : في حال الإضافة إلى الظرف ، والمراد إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى ظرفه [٦٤] . فإذا أُضيفَ إليه فهو اسم مشبَّهٌ بالمفعول به لاغيرَ ، ولا يصح حمله على الظرفية ، فإذا قلنا : ياصائمَ اليومِ ، نرجو لك القَبولَ ، فإنّ (اليومِ) ليس فيه إلا وجهٌ واحدٌ ، وهو أنه مشبَّهٌ بالمفعول به أُضيفَ إليه . قال سيبويه: «... ولكن كما تقول: يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ، لم تجعلها ظرفًا» [٦٥] . ويظهرُ لي أن العلماء قد اتفقوا على هذا الحكم ، لكنهم انقسموا في تعليل ذلك وتوضيحه إلى مذهبين :

أحدهما : مَنْ ذهب إلى جواز مجيء الإضافة على معنى (في) ، وهم السيرافي ومن نحا نحوه كابن مالك وابن هشام كما سيأتي إن شاء الله ، قال أبو سعيد موضحًا

كلام سيبويه السابق : « يريد أنك إذا قلت : يا سارقَ الليلةِ ، فقد جعلتها مفعولاً به على السعة لا غير ، وأضفت إليها اسم الفاعل كما تقول : يا ضاربَ زيدٍ . وإذا قلت : سَرَقْتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ، جازَ أنْ تكون (الليلة) مفعولَة على السعة ، وجاز أن تكون ظرفًا ، فإن لم تجعلها ظرفًا فقد صَيَّرْتَها بمنزلة : يا سارقَ الليلة، التي لا تكون ظرفًا . فإن قال قائل : لم جاز أنْ تكون (الليلة) ظرفًا إذا لم تُضَفْ ، ولا يجوز أنْ تكون ظرفًا إذا أضفتَ إليها؟ قيل له : معنى الظرف ما كانت [معه] [٦٦] (في) مقدَّرَةً محذوفةً ، فإذا ذكرنا (في) أو حرفًا من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر ، فخرج من أنْ يكون ظرفًا » [٦٧] .

فواضحٌ هنا مرادُ أبي سعيد أنّ الإضافةَ تأتي على معنى (في) ، وذلك إذا كان المضافُ إليه ظرفًا للمضاف ، فإذا أُضيف إلى الظرف ، فهذا يساوي التصريح بحرف الجر (في) ، أي أنَّ الإضافة معاقبةٌ لحرف الجر ، فإذا صرحنا بحرف الجر (في) لم يعد الظرف ظرفًا ؛ لأنَّ شرطَه عدم التصريح بفي بل تبقى منوية مقدرة ، وكذلك الأمرُ إذا أُضيفَ إلى الظرف لم يعد ظرفًا؛ لأن الإضافة معاقبةٌ لحرف الجر قائمةٌ مقامه .

وهذا هو ما فهمه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، إذ وضَّحَ المسألة بقوله : « ... إذا جعلتَه مفعولاً جازت الإضافة إليه ، من ذلك قولهم :

*يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار * [٦٨] .

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة ، كما تقول : يا ضاربَ زيدٍ ، فإذا أضفتَ لا يكون إلا مفعولاً على السعة ... وإنما امتنعت الإضافة إلى الظرف ؛ لأن معنى الظرف ما كانت فيه (في) مقدرة محذوفة ، فإذا صرَّحنا بـ(في) أو بغيرها من حروف الجر فقد زال عن ذلك المنهاج، وإذا أضفنا إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج من أن يكون ظرفًا فاعرفه » [٦٩] . فالإضافة ممتنعةٌ إلى الظرف الباقي على

ظرفيته ، لا أنها ممتنعةٌ على معنى (في).

على أنّ ابن يعيش قد خالف ذلك في باب المجرورات إذ ذهب إلى أنَّ الإضافةَ لاتكون إلا على معنى أحَد حرفين هما اللام و(مِنْ) (٧٠).

فعلى هذا المذهب (مذهب مَن يجيز ورودَ الإضافة على معنى في) العلةُ في وجوب تشبيه الظرف المضاف إليه بالمفعول به هي أنّ الإضافة معاقبةٌ لحرف الجر (في)، فكأننا إذا أضفنا إليه ذكرنا حرف الجر ، والظرف لا يجوز أن يذكر معه (في) ، فإن ذُكرلم يُعَدَّ ظرفًا ، بل خرج عن الظرفية إلى شيء آخر ، فلم يبق إلا أن يكون ظرفًا مشبهًا بالمفعول به ، وذلك على اعتبار أنه من باب إضافة المصدر أو الوصف المشتق إلى منصوبه ، وهو إما أن يكون منصوبًا على الظرفية أو على شيء آخر ، وإذ قد ثبت أنه ليس بظرف فقد عُلم أنه ظرفٌ مشبّهٌ بالمفعول به لا غيرَ ؛ لأنّه مما يجوز أن يُجرَّ بالحرف أو ما يقوم مقام الحرف . وفي هذا خروج من مأزق نحوي هو الجمع بين الظرفية والإضافة .

والآخر : مَنْ ذهب إلى عدم مجيء الإضافة على معنى (في) ، كأبي علي الفارسي ومن نحا نحوه . قال أبو علي (ت ٣٧٧هـ) : « وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت : يا سائرَ اليومِ ويا ضاربَ اليومِ ، لم يكن إلا اسمًا ، وخرج بالإضافة إليه عن أن يكون ظرفًا ؛ لأنها إذا كانت ظرفًا كانت (في) مرادةً فيها ومقدرةً معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير. فإرادة ذلك فيها يمنع الإضافة إليها ... » (٧١).

فالظاهر أنه بنى ذلك على أساس أنَّ الإضافةَ لاتكون إلا على معنى أحَد حرفين هما اللام و(مِنْ) ، فإذا قَدَّرْنا أنّ المضافَ إليه ظرفٌ في بعض المواضع فهذا يعني أنّ الإضافةَ على معنى (في) ، وهذا خروجٌ عن منهاج الإضافة ؛ لذا كان لابُدّ من الحكم على الظرف المضاف إليه بأنّه مُشَبَّهٌ بالمفعول به ، حتى لا يخرج عن ذلك المنهاج .

وفي بيان ذلك يقول صدر الأفاضل الخُوارزمي (ت ٦١٧هـ) : « ... المفعول به مما يُضافُ إليه ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ عَمرًا، وضَرْبُ عَمْرٍو زيدٌ شَديدٌ ، وأكرمَ بكرٌ خالدًا، وإكرامُ خالدٍ بكرٌ حَسَنٌ . والظرفُ لا يُضافُ إليه ، فلا يُقال : صلاةُ طُلُوعِ الشمسِ لا تجوزُ ، وإفْطارُ غُروبِ الشمسِ حرامٌ ، وأنت تعني الصلاة في وقتِ طلوع الشمس ، والإفطار في وقتِ غُروبها ، بل لو أجزتَ ذلك لأجزتَهُ وقد أخرجتَ (طلوعَ الشمسِ) و(الغروبَ) عن الظرفية ؛ وهذا لأن الإضافةَ إما بمعنى اللام ، أو بمعنى (مِنْ) ، وهذا ينفي الإضافةَ إلى الظرف ؛ لأنه لو أُضيفَ إلى الظرف لكانت الإضافة بمعنى (في) ، وبينهما تضادٌّ وتَنافٍ » (٧٢) .

من هذا يظهر أنّ علة وجوب تشبيه الظرف المضاف إليه على هذا المذهب هي أنّ الإضافة لا تأتي على معنى (في) .

والراجح هو المذهب الأول الذي يجيز أصحابُه مجيء الإضافة على معنى (في) لما يأتي :

١- كلام سيبويه المتقدم لا يعطي امتناع الإضافة على معنى (في) .

٢- فهم السيرافي الواضح لنص سيبويه ، وهو أقرب إليه من غيره من النحويين .

٣- قد ثبت لنا في الفصل الأول من هذا البحث أنّ الظرف المشبه بالمفعول به هو ما وافق الظرف في اشتماله على معنى (في) . فالذين هربوا منه وقعوا فيه .

٤- ما أخذه ابن مالك على النحويين من إغفالهم الإضافة التي على معنى (في)، وأكّد أنها ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح واستشهد على ذلك بشواهد كثيرة (٧٣) . وتبعه ابن هشام (٧٤) .

وأيًّا كان التعليل فالمتفق عليه أنّ الظرف إذا أُضيف إليه فقد وجب تشبيهه بالمفعول به .

ومن الشواهد التي ذكرها النحاة على الظرف المشبه بالمفعول به وجوبًا لكونه أُضيف إليه ما يأتي :

قوله تعالى : ﴿ بل مَكْرُ الليل والنهارِ ﴾[سبأ ٣٣]، فقد أُضيف المصدر (مكر) إلى معموله المشبَّه بالمفعول به (الليل)، قال الجرجاني (ت٤٧١هـ) : «... تُقَدِّرُ: بل مَكْرٌ الليلَ والنَّهارَ ، على أنْ يكون نصبهما نصبَ زيدٍ في قولك : ضربتُ زيدًا ... ثم تضيف المصدرَ إلى الليل والنهار المجعولين بمنزلة المفعولين على الاتساع ، فتقول : بل مكرُ الليلِ والنهارِ » (٧٥) . وجوز أن يكون هذا من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، كما يُقال : نهارك صائمٌ ، وليلُك قائمٌ ، كأنه قيل : مكرُ ليلكم ونهاركم ، فكأنهما يمكران توسعًا (٧٦) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ مالكِ يومِ الدين ﴾ [الفاتحة ٤]، قال ابن يعيش : « فـ (يوم الدين) ظرف جُعل مفعولاً على السعة ، ولذلك أُضيف إليه » (٧٧) .

وقوله تعالى : ﴿ تَرَبُّصُ أربعةِ أشهرٍ ﴾ [البقرة ٢٦٦] على أنَّ المصدر أُضيف إلى المشبه بالمفعول به (أربعة) ، والتقدير : إمضاء أربعة أشهر بتربص (٧٨) .

وقوله تعالى : ﴿ وإنْ خِفْتُم شِقاقَ بَينِهِما ﴾ [النساء ٣٥] قال الزمخشري : «أصلُهُ : شقاقًا بينَهما، فأُضيفَ الشِّقاقُ إلى الظرف على طريق الاتِّساع » (٧٩) .

ومن الشعر – إضافة إلى ما سبق – قوله :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ (٨٠) .

قال الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) : « الشاهد فيه إضافةُ (طبَّاخ) إلى الساعاتِ ونَصْبُ الزادِ على التعدي ، والتقدير : طَبَّاخِ ساعاتِ الكرى ، على تشبيه الساعات بالمفعول به ، لا على الظرف ... » (٨١) . ووَضَّحَ ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) الشاهد بقوله : « بنصب (زاد) وإضافة (طبَّاخ) إلى (ساعات) ،

والإضافة لا تصح إلا بعد التشبيه بالمفعول بـــه ؛ لأنّ الظـــرف في تقـــدير حـــرف الجـــر ، ونيته تمنع من الإضافة على حسب ما يمنع من الإضافة ملفوظًا به » (٨٢) .

الموضـــع الثـــاني : إذا تعـــدى الفعـــل إلى ضـــمير الظـــرف ، قـــال الخـــوارزمي (ت٦١٧هـ) : «فإذا أُضيف إلى المفعول فيه أو تعدَّى الفعل إلى مُـــضْمَرِه فقـــد تَـــمَّ كونُـــه مفعولاً به ، وخرج عن الظرفية ... » (٨٣) واستشهد عليه بقول الشاعر :

*ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا *

وقال الفرَّخان (ت القرن السابع الهجـــري) موضـــحًا ومعلـــلاً : « وقـــد يُتَّـــسَعُ في الظرف فيُنَزَّلُ منـــزلةَ المفعول الـــصريح فيُنْـــصَبُ نـــصبَه علـــى مـــا علمـــتَ ، فـــإنْ أضمرتَ فقلتَ : يوم الإثنين قمتُه لم يكن إلا ذاك ؛ لأنّ الـــضميرَ لـــيس مـــصوغًا للظرفيـــة ولا مغلبًا عليه هي » (٨٤) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ منكُمُ الـــشَّهْرَ فَلْيَـــصُمْهُ ﴾ [البقـــرة ١٨٥] قـــال العكبري: « والهاء في (فَلْيَصُمْهُ) ضمير الشهر ، وهي مفعولٌ بـــه علـــى الـــسعة ، وليـــست ظرفًا ؛ إذ لو كانت ظرفًا لكانت معها (في) » (٨٥) .

الموضع الثالث : إذا كان الحـــدثُ يـــستغرقُ الظـــرفَ جميعَـــه. وهـــذا مـــذهب الكوفيين فيما نقل عنهم أبو حيـــان، قـــال: «وتقـــدّم (٨٦) أنّ مـــن مـــذهب الكـــوفيين أنّ الظرف إذا كان العمل في جميعه (فلا ينتـــصبُ) (٨٧) ظرفًـــا. وإن كـــان في بعـــضه جـــاز أن ينتصبَ على الظرف وعلى التشبيه بالمفعول به. ولم يُفَصِّل البـــصريون بـــل أجـــازوا فيهمـــا أن يكون مفعولاً على السعة» (٨٨) .

ويؤيدُ هذا ما نقله العلوي عـــن الكـــوفيين حـــين بَـــيَّنَ الفـــرقَ بـــين الظـــرف والظرف المشبه بالمفعول به ، وهو أنَّ المحققين من أهل الكوفـــة يـــرون أنّ مـــا كـــان مـــن المعاني مستوعبًا لظرفه حَسُنَ فيه الرفعُ ، مثل : الصيامُ اليـــومُ ، والاعتكـــافُ اليـــومُ . ومـــا

كان من المعاني غير مستوعبٍ لظرفه حَسُنَ فيه النصب ، مثل : الأكلُ اليومَ ، والشربُ اليومَ (٨٩) .

أما امتناع حمل الظرف على المشبه بالمفعول به فقد أشار ابن مالك في شرح التسهيل إلى وجود موانع بقوله : « ... وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً به ومضافًا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تَجَوُّزًا ما لم يمنع من ذلك مانع » (٩٠) .

وقد تتبعتُ هذه المواضع التي لا يجوز أنْ يُحملَ فيها الظرفُ على المفعول به، بل يجب أنْ يبقى ظرفًا محضًا ، فوقفتُ منها على ما يأتي :

الموضع الأول : أنْ يكون عاملُ الظرف حرفًا أو اسمًا جامدًا : قال أبو حيان: « فإن كان العامل في الظرف حرفًا أو اسمًا جامدًا بما فيه من معنى الفعل ، وهو قليل ، فلا يُتوسع فيه مع شيءٍ منها » (٩١) . وقد نقل السيوطي الإجماع على ذلك ثم علله بقوله : « ... لأنَّ التوسعَ فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به » (٩٢) .

ومثال الظرف العامل فيه حرف : (اليومَ) في قوله تعالى : ﴿ ولَنْ ينفعَكم اليومَ إذْ ظلمتم أنّكم في العذابِ مشتركون ﴾ [الزخرف ٣٩]، إذا كان العامل في الظرف (لن)، وقد أجاز ذلك ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في أحد وجهين ، إذ قال: « ويجوز أنْ يكون العامل ما في (لن) من معنى النفي ، أي : انتفى في هذا اليوم النفعُ » (٩٣) ، فعلى هذا الوجه لا يجوز أنْ يكون (اليومَ) مشبَّهًا بالمفعول به ؛ لأن العامل حرف .

ومنه أيضًا : (غداة) في قول كعب بن زهير :

وما سعادُ غداةَ البَيْنِ إذ رحلوا إلا أغنُّ غضيضُ الطرفِ مكحولُ (٩٤) .

فعلى مذهب من يعلقه بــ (ما) النافيــة [٩٥] لا يجــوز أن يُحمــل علــى التــشبيه بالمفعول به ؛ لأن عامله حرف .

وأما مثال الظرف الذي عامله اسم جامد ف (إذْ) في قول ليلى الأخيلية :

فلا يُبْعِدَنْكَ الله توبةُ هــالكًا أخا الحربِ إذْ دارت عليه الدوائر [٩٦]

وإن كان تأويل التعلق مع (ما) بفعل ، ومــع (أخــا) بمــشتق [٩٧] ؛ لأن التأويــل مجاز، والنصب على التشبيه بالمفعول به مجاز أيــضًا « فيكثــرُ المجــاز فيُمنــع منــه » [٩٨] . هذا مع كون الظرف (إذْ) غيرَ متصرفٍ، وهــذا مــانعٌ آخــر كمــا ســيتبين في الموضــع الثاني.

الموضع الثاني : إذا كان الظرفُ غيرَ متصرف ، ســواء كــان للزمــان أو المكــان كسحر وعند [٩٩] . والظرف المتصرف هو الذي يُــستعمل ظرفًــا وغــير ظــرف ، وغــير المتصرف هو الذي لزم النصــب على الظرفية أو شبهها مــن الجــر بمــن نحــو : عنــد ، ولدن [١٠٠] .

قال ابن يعــيش (ت ٦٤٣هـ) : « ولا يكــون هــذا الاتــساع إلا في الظــروف المتمكنة ، وهي ما جاز رفعها ... كاليوم والليلة ونحوهما مــن الأزمنــة ، وخلــف وقُــدَّام وشبههما من الأمكنة ، فأما غير المتمكنة نحو : سحر وبكــرة ، إذا أُريــد بهمــا مــن يــوم بعينه ، وعند وسوى ونحوهما مما تقدم وصفه ، فإنه لا يجوز فيهــا الاتــساع ، فــإذا قلــت : قمتُ سحرَ ، وصلــيت عندَ محمــــد ، لم يكــن في نــصبهما إلا وجــهٌ واحــدٌ ، وهــو الظرفية » [١٠١] .

من هذا نعلم أنّ الظــروفَ غــيرَ المتــصرفة ســواء كانــت للزمــان أو المكــان لا يجوز حملها على التشبيه بالمفعول به؛ لأنها لا تخرج عــن الظرفيــة، أمــا قــول ســيبويه : « ... فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمــان كمــا جــاز في كــل شــيء مــن أسمــاء

الحدث»[١٠٢] فمراده: على الأكثر، قال أبو سعيد في شرحه: « فإنه أراد الأكثر؛ لأن في الزمان ما لا يُستعمل إلا ظرفًا كَسَحَرِ يومِك »[١٠٣]. وعلى ذلك يُحمل قول أبي بكر بن السراج : « وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسمًا ، وأن يكون ظرفًا »[١٠٤].

الموضع الثالث : إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفعولات ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج عن الأصول ، وعدم النظير . وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وابن مالك، خلافًا للجمهور . فقد وضح أبو علي (ت ٣٧٧هـ) أنّ الفعل اللازم يُشبه بما يتعدى إلى مفعول ، والمتعدي إلى مفعول يُشبه بما يتعدى إلى مفعولَين ، والمتعدي إلى مفعولَين يُشبه بما يتعدى إلى ثلاثة ، ثم قال : « فإنْ كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ ، لم يجز أنْ يُتَّسَعَ في الظرف فتنصبه نصب المفعول به ، نحو : أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ اليومَ ، ألا ترى أنك لو اتَّسَعْتَ في الظرف هنا فنصبته نصبَ المفعول به لصار الفعل متعديًا إلى أربعةِ مفعولٍ بهم وهذا يمتنع لخروجه عن الأصل ؛ إذ ليس في الأفعال ما يتعدى إلى أربعة مفعولين بهم ... فلما كان الاتساع في هذا يؤدي إلى الخروج عن الأصول ويصير إلى ما لا نظير له ولا مثلَ ، لم يَجُزْ »[١٠٥].

وقال ابن مالك : « جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرفٍ على أنه مفعول به يستلزم مُشَبَّهًا دون مُشَبَّهٍ به ؛ لأنه إذا فُعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلاً يُحمل عليه ، بخلاف نصبه ما له ثلاثة ؛ فإنه يلزم منه فرعٌ لا أصلَ له ، ومُشبَّهٌ دون مُشَبَّهٍ به ، فوجب منعه »[١٠٦].

ومذهب الجمهور وسيبويه جواز التوسع في هذا ، قال ابن مالك : « وهذا التوسُّعُ في باب (أَعْلَمَ) جائزٌ على ظاهرِ قول سيبويه[١٠٧] ؛ لأن التوسع يجوز ولا يُسلّم باحتياجه إلى مشبه به[١٠٨]. ولم يُبالوا بعدم النظير ؛ لأنه مجازٌ[١٠٩]. وذكر الرضي أنّه لم يُجَوِّزْه إلا الأخفش .

وأرى أنَّ الصوابَ ما ذهب إليه أبو علي وابن مالك ؛ لما يأتي :

١- عدم الخروج على الأصل ؛ لعدم النظير ، قال الرضي ناقلاً تعليلَ المانعين: « قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ؛ إذ ليس معنا مُتَعَدٍّ إلى أكثر من ثلاثة» (١١٠) ، وقال ابن مالك : « فإنه يَلزَمُ منه فَرْعٌ لا أصلَ له، ومُشَبَّهٌ دون مُشبَّهٍ به، فوَجَبَ مَنْعُه » (١١١) .

٢- أنَّ التوسُّع مجاز ، والمجاز لا بُدَّ له من حقيقة ، فإذا لم تكن ثَمَّ حقيقةٌ فلا مجاز ، قال ابن جني : « الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة . والمجاز ما كان بضدِّ ذلك » (١١٢) . فالمجاز ليس على إطلاقه .

أما إذا كان الفعل متعدّيًا إلى مفعولَين فيجوز التوسُّعُ في الظرف فيُشَبَّهُ بالمفعول به، وقد عرضنا بعضَ النصوص الدالة على ذلك فيما سبق ، وقد أجاز سيبويه : سَرَقْتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ، وقال : « لا تجعله ظرفًا ، ولكن كما تقول: يا سارقَ الليلةِ زيدًا الثوبَ ، لم تجعلهما ظرفًا » (١١٣) . وشرح السيرافي ذلك فقال : « يعني لا تجعل الليلةَ ظرفًا ، ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة ، وقوله : (لا تجعلهما ظرفًا) يعني أنَّ : سَرَقْتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ، يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إذا لم تجعلها ظرفًا وجعلتَها مفعولَه على السعة ، وذَكَّرَ ضميرَ الليلةِ في قوله: (لاتجعله ظرفًا) ؛ لأنه أراد الوقت ، أو هذا اللفظ » (١١٤) . وهو ما ذكره أبو علي جليًا وقد سبق (١١٥) .

ويقول ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في بديعه : « وإنْ كان الفعل يتعدّى إلى مفعولٍ أو مفعولين تَعَدَّى إلى الظروف المُتَّسَعِ فيها ، تقول: ضربتُ زيدًا يومَ الجمعة ، وأعطيتُ زيدًا ثوبًا يومَ السبت ... » (١١٦) .

وذهب ابن عُصفور (ت٦٦٩هـ) إلى عدم التوسُّع في الظرف إلا إذا كان عامله فعلاً غيرَ متَعَدٍّ أو متعدِّيًا إلى واحد (١١٧) . وهو خلاف ما عليه سيبويه والجمهور وهو واضحٌ من كلامهم ومُثُلِهم . وقال الرضي (ت ٦٨٦هـ) : «وجَوَّزَهُ

الأكثرون » [١١٨]. أي في المتعدي إلى اثنين. الموضع الرابع : أنْ يكون العامل في الظرف (كان) أو إحدى أخواتها : نقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) أنَّ هذا مبني على الخلاف (هل تعمل كان في الظرف أو لا؟) فإن قلنا : لا تعمل ، فلا توسُّع ، وإنْ قلنا تعمل فالذي يقتضيه النظر أنه لا توسُّع أيضًا [١١٩]. وقد علل السيوطي (ت٩١١هـ) ذلك بقوله: « لأنه يكثر المجاز فيها ؛ لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهًا بالفعل المتعدي إلى واحدٍ فعملت بالتشبيه ، وهو مجاز ، فإذا نَصَبَتِ الظرفَ اتِّساعًا كان مجازًا ، فيكثرُ المجاز ، فيُمنعُ منه» [١٢٠]. ولكنه نقل في الهمع عن ابن عصفور جواز التوسع مع كان كسائر الأفعال ، فتنصب الظرف على التشبيه بالمفعول به [١٢١].وقال الرضي : « وجوَّزوا في الأفعال الناقصة نحو : يومَ الجمعة ليسَهُ زيدٌ قائمًا » [١٢٢].

وأرى أنّ الراجحَ ما ذهب إليه أبو حيان والسيوطي من عدم جواز التوسع في الظرف الذي عاملُه (كان) ؛ لئلا يكثر المجاز .

تلك هي موانع التشبيه التي وقفت عليها عند عامة النحاة .

وذهب الرضي إلى أنّ الظروفَ كلَّها مُتوسَّعٌ فيها ؛ فهو يرى أنّ الظرفَ في الأصل مفعولٌ به بواسطة حرف الجر (في) ، ثم لما حُذِفَ الحرفُ صار الظرفُ مفعولاً به بلا واسطة، قال : « والذي أرى أنّ جميع الظروف مُتَوَسَّعٌ فيها ، فقولك : خرجتُ يومَ الجمعة، كان في الأصل : خرجتُ في يوم الجمعة ، كان (يوم الجمعة) مع الجارِّ مفعولاً به بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرفٍ في اللفظ، والمعنى على ما كان » [١٢٣].

تنبيه : حول ما كان من أسماء المكان المختصة منزوعَ الخافض هل يُعَدُّ مُشَبَّهًا بالمفعول به ؟

من الثابت أنه لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء الأماكن إلا ما كان مبهمًا غير مختص ، وهو الذي ليس له صورة ولا حدود محصورة ، مثل : أمام ، وخلف ، وفوق ، وتحت . أمَّا المختص وهو الذي له صورة وحدود محصورة ، كالدار، والمسجد ، والشام ، فالقياس ألا يقبل النصب على الظرفية، فإذا أريد الدلالة على الظرفية فيُجر بحرفها (في). ولكن سُمع نصبُ كل مكان مختص مع (دخل، وسكن ، وذهب) (١٢٤) ، فهل يُعَدُّ المنصوب بعدها مُشَبَّهًا بالمفعول به ؟

لم أجد مَنْ صَرَّح بأنَّه مشبَّهٌ بالمفعول به سوى ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في شرحه على الألفية ، والسيوطي (ت٩١١هـ) في الهمع ، أما ابن عقيل فقد كان يُوَجّه انتصاب المكان المختص مع (دخل ، وسكن ، وذهب) في نحو : دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدارَ ، وذهبتُ الشامَ ، قال: «... واختلف الناس في ذلك فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذًا ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصل : دخلت في الدار ... وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به» (١٢٥) . ولم يصرح بهذا في كتابه المساعد .

وأمّا السيوطي فقد نسب ذلك إلى أبي علي ومن وافقه ، قال : « وذهب الفارسي ومَن وافقه إلى أنه مما حُذِفَ منه (في) اتِّساعًا ، فانتصب على المفعول به» (١٢٦).

مناقشة ما نقله ابن عقيل والسيوطي:

لعل ابن عقيل قد استنبط ذلك من قول ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) : « فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص (دخل) جاز أن يتعدى إليه بنفسه ، لا على أنه ظرف ، بل على أنه مفعول به مُتَعَدًّى إليه بحرف . ثم حُذف حرف الجر تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، فوقع الفعل عليه ونصبه ، كما يتفق لغيره » (١٢٧) . ثم دفع شبهة تعدي (دخل) بنفسه (١٢٨) ، فقال : « ولا يجوز الحكم على (دخل) بأنه متعدٍّ بنفسه إلى

المكان المختص ؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ، ولم يُحتجْ معه إلى حرف جر في نحو قولهم : دخلتُ في الأمر » (١٢٩) .

فلعل ابن عقيل قد أخذ من هذا أنّ ما بعد (دخل) منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ إذ هو منصوب لا على الظرف ، مع كون الفعل لازمًا غير متعد . لكنّ هذا – فيما أرى – لا يريده ابن مالك ، بل يريد أنّه منصوب على نزع الخافض (١٣٠) ، وهو يعده شيئًا مختلفًا عن التشبيه بالمفعول به (١٣١) . والصوابُ أنَّ هذا ونحوه مما حُذِفَ منه حرفُ الجر شُذوذًا، فهو مشبه بظرف المكان المُبهَم ، عند سيبويه والشُّراح من بعده وأبي علي ، فإنّ سيبويه بَيَّنَ ما ينتصب على الظرفية من أسماء المكان ، وهي المبهمة غير المختصة ، ثم قال : « ... وقد قال بعضهم : ذهبتُ الشامَ ، يُشَبِّهُهُ بالمُبهَم ؛ إذ كان مكانًا يقع عليه المكان ، والمذهب . وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثلُ ذهبت الشام : دخلتُ البيتَ ، ومثل ذلك قول ساعدة بن جُؤَيَّة : لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ » (١٣٢) . وقد أوضح ذلك الصفّار (ت ٦٣٠هـ) في شرحه الكتاب إذ قال في أثناء حديثه عن ظرف المكان المختص : « فلا يجوز حذف (في) منه إلا حيث سُمع ، فمن ذلك : ذهبتُ الشامَ ؛ لأنّ الشام مكانٌ مخصوص ، فكان حقه أن يصل إليه بـ(في) لكن حذفتْها العرب وشبهته بالمبهَم ؛ لأنه مكان ، كما أنّ المبهم مكان ، ونحن نقول : إنَّ العربَ شَذّت في (ذهبت) مع (الشام) خاصةً ، ولا يُقال : ذهبتُ العراق ، ولا ذهبتُ بغدادَ » (١٣٣) . ثم بَيَّنَ مذهب سيبويه في (دخلت) فقال : «ثم قال سيبويه – رحمه الله – : (ومثلُ : ذهبت الشام : دخلت البيت) ، يريد أنّ البيت ظرف مكان مختص ، فكان حقه أن يصلَ إليه الفعل بـ(في) لكن شذت العرب في (دخلت) مع كل ظرف مكان مختص ، فيقولون : دخلتُ البيتَ ، ودخلت الدارَ ، ودخلت المسجدَ شذوذًا ، ولا وجهَ له إلا تشبيهه بالمُبهَم ؛ إذ هو مكان ، كما أنّ المبهَم مكان ، هذا

مذهبنا » (١٣٤) . ونَصَّ على ذلك أبو علي بقوله : « وقد شذت أسماءٌ من المختصَّة فأُجرِيت مُجرى المبهمة كقولهم: ذهبت الشام، ودخلت البيت، في مذهب سيبويه » (١٣٥) .من هذا نخلص إلى أنَّ ابنَ عقيل والسيوطي قد وَهِما فيما نقلاه . وأنّ أسماء الأماكن المختصة المنصوبة في : ذهبتُ الشام ، وسكنتُ الدار ، ودخلتُ البيتَ ونحوها ، إنما هي مشبهة بظرف المكان المبهم ، وليست من الظروف المشبهة بالمفعول به ، ولا يصِحُّ تشبيهها بالمفعول به ؛ لما يأتي : أنَّ الأصل والقياس في هذه الأسماء أن تكون مجرورةً بحرف الجر (في) كما اتضح من كلام السيرافي والصفَّار ؛ لأنها لا تصلح للنصب على الظرفية ؛ لكونها أسماء أماكن مختصة، ولكن حُذف حرف الجر شُذوذًا وسماعًا لا يُقاس عليه، فأشبهت ظرفَ المكان المبهم. فهي من حيث القياس لا تُعَدُّ ظُروفًا في الاصطلاح النحويّ . أنها على تقدير (في) ومعناها . قال الشاطبي (ت٧٩٠هـ) : « وكان الأصل : ذهبت في الشام ، ودخلت في البيت » (١٣٦) .

والظرف المُشَبَّه بالمفعول به يخلو من تقدير (في) كما سبق. وإذ قد رجحنا في هذه المسألة النصبَ على التشبيه بالظرف المبهم – وهو مذهب سيبويه وجمهور النحويين – فهي مسألة خارجة عن بحثنا هذا، لكنَّ الحديث عنها ؛ لإخراجها منه، ودفع الشبهة، ورفع اللبس هو من صُلب الموضوع .

الفصل الثالث : فوائد تشبيه الظرف بالمفعول به

إذا حُمِلَ الظرفُ على المفعول به توسُّعًا فإن لذلك فوائدَ عدّة تتلخص في أنّه أصبح اسمًا غيرَ لازمٍ النصبَ على الظرفية ، بل تتعاورُه المعاني الإعرابية من فاعلية ، ومفعولية ، وابتداء وخبر ، وإضافة إليه ، وغير ذلك . وقد سبقت إشارة ابن مالك إلى ذلك ، ولكن هذا موضع جمعها وترتيبها ، فنذكر فيما يأتي ما ذكره النحاة من هذه الفوائد :

الفائدة الأولى : جواز الكناية عنه بالضمير مباشرة دون حرف الجر (في) ؛ لأنه أشبه المفعولَ به ، فإذا كان ظرفًا فلا بُدَّ من ذكر (في) . قال أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) : «ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت : قمت اليومَ ، فتنصبه نصب المفعول به على السعة ، فكنيت عنه قلت : قمته ، وإذا نصبته نصب الظروف قلت : قمت فيه » (١٣٧) .

وتعليل ذلك أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أُصولها ، فاعتقاد أنَّ اللفظ مُشَبَّهٌ بالمفعول به يلزمُ منه عدم ذكر (في) ، فنقول : يومُ الجمعة صمتُه ، كما يُقال : زيدٌ ضربتُه ، من دون ذكر لـ (في) ؛ لأن الأصل في المفعول به من دونها كـ : ضربت زيدًا، واعتقاد أنّ اللفظ ظرف يوجب ذكر (في)، فنقول : يومُ الجمعة صمتُ فيه؛ لأنّ الأصل في الظرف أنه على معنى (في)، لكن استُغني عنها مع الاسم الظاهر، أما مع الضمير فيلزم العودة إلى الأصل؛ لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها (١٣٨) .

وهذا يعني أنَّه قد جُعِلَ مفعولاً به توسُّعًا ، قال ابن عصفُور : « فإنّ الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله :

ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا قليلاً سِوى الطعن النِّهالِ نَوافِلُه (١٣٩) .

فجعل اليومَ مشهودًا اتِّساعًا ، وإنْ كان مشهودًا فيه » (١٤٠) .

الفائدة الثانية : جواز الإسناد إليه ، فينوب عن الفاعل ، ويُخبرُ عنه ، وهذا لا يصح إلا بعد التوسع في الظرف ونصبه على التشبيه بالمفعول به . قال ابن السراج: « وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسَمَّ فاعله ، ألا تراهم قالوا : صِيدَ عليه يومان ، وولد له ستون عامًا » (١٤١) .

و قال السيرافي : « فإذا جعلت الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله واستعملته مفعولاً على السعة قلت : صِيمَ اليومُ ، ولا يجوز أن تردَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعله حتى تنقلَه عن الظرف إلى المفعول على السعة » (١٤٢) .

أما إذا لم يكن الظرف مشبَّهًا بالمفعول به فإنه لا يمكن أن يُسند إليه ، فلا ينوب عن الفاعل ؛ بدليل أنّ الظروف التي لا يُمكن تَشبيهها بالمفعول به (وهي الظروف غير المتصرفة كما سبق) لا يصح أنْ تنوبَ عن الفاعل ، كما استقرَّ في القواعد النحوية (١٤٣) .

قال السيرافي : « فإذا قلت : صمتُ عندَك ، لم يكن فيه إلا وجه واحدٌ ؛ لأنه ظرف غير متمكن ، ولا يكون مفعولاً على السعة ، ولا يُنقلُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه فيُقال : صِيمَ عندُك » (١٤٤) . وقال ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) : « ... العرب تقول: جُلِسَ يومُ الجمعة ، برفع (يومُ) ، وهذا البناء لم تَبْنِه العربُ إلا للمفعول به، فلو لم تنصب يومَ الجمعة على التشبيه بالمفعول به على جهة الاتساع ما بُنِيَ الفعلُ له، ولا ارتفع به » (١٤٥) .

ومن الإسناد إليه أنْ يعودَ عليه ضمير الفاعل من الوصف المشتق ، وفي ذلك يقول السيوطي : « ويجوز حينئذٍ الإسنادُ إليه ، نحو : ﴿ في يومٍ عاصف ﴾ [إبراهيم ١٨]، وفي : ﴿ إنا نخاف من ربنا يومًا عَبُوسًا قمطريرًا ﴾ [الإنسان ١٠]» (١٤٦) ، ففي كل من (عَبُوسًا) و(قمطريرًا) ضمير مستتر تقديره (هو) يعودُ على (يومًا) ؛ وذلك أنه ظرفٌ مُشَبَّهٌ بالمفعول به ، ولو لم يكن كذلك لما جاز عَوْدُ الضميرِ عليه.

الفائدة الثالثة : جواز إسناده ، فيُرفع خبرًا ، نحو : الضربُ اليومُ (١٤٧) .

الفائدة الرابعة : جواز الإضافة إليه، كقوله تعالى: ﴿ بل مَكْرُ الليل والنهارِ ﴾ [سبأ ٣٣]، وقد سبق بيان ذلك في الحكم الواجب ، في الفصل الثاني .

الفائدة الخامسة : جواز توكيده ، وأنْ يُبدَلَ منه ، وأنْ يُستَثْنى منه ، نقل ذلك السيوطي من دون أن يذكرَ أمثلةً ، قال : « قال بعضهم : ويُؤَكَّدُ ، ويُستَثْنى منه ، ويُبْدَلُ ، وإنْ لم يجزْ ذلك في الظرف ؛ لأنه زيادةٌ في الكلام غيرُ معتَمَدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقَّفَ في إجازته صاحب البسيط » (١٤٨) .

تنبيه : من تتبعنا لنصوص العلماء نلحظ أنه لا يلـزم مـن حمـل الظـرف علـى التشبيه بالمفعول به أنْ يُقال له : مشبه بالمفعول به دائمًـا ، بـل تُـستعمل في ذلـك كـل المصطلحات التي سبق ذكرها ، ومنها : (المفعول به) مـن دون ذكـر لتـشبيه أو توسُّـع، وذلك مَجازٌ .

خـاتـمـة :

وبعد هذه الدراسة للظرف المشبَّه بالمفعول به أخلُصُ إلى ما يأتي :

١- أنَّ تعريف الظرف المشبَّه بالمفعول به ، هو : مـا وافـق الظـرفَ في اللفـظ ، وفي اشتماله على معنى (في) ، وخالفَه بخُلُوِّه منها في التقدير .

٢- أنَّ قولهم : الظـرف المـشبَّه بـالمفعول بـه ، أو النـصب علـى التـشبيه بالمفعول به في باب الظرف ، أوما يُـسمى التوسـع أو الاتـساع في الظـرف ، أو نـصبه على المفعول به توسُّعًا ، أو مجازًا ، كلُّ ذلك يرادُ به شيءٌ واحدٌ .

٣- أنَّ الفرق بين الظرف و الظرف المشبه بالمفعول بـه هـو أنَّ الظـرف علـى تقدير (في) ومعناها ، وأن الظرف المشبه بـالمفعول بـه هـو علـى معـنى (في) مـن دون تقديرها فيه ؛ لغرض التخصيص أو المبالغة والاستغراق .

٤- أنَّ لتشبيه الظرف بالمفعول به ثلاثةَ أحكـام : جـائزٌ ، وواجـبٌ ، وممتنِـعٌ .

٥- أنَّ أسماء الأماكن المختـصة المنـصوبة بعـد حـذف الجـار ليـست مـن المشبهات بالمفعول به ، لكنها مشبَّهةٌ بظرف المكان المبهم.

٦- أنَّ الحاجة قد ألجأت النحاةَ في بعض المواضـع إلى القـول بتـشبيه الظـرف بالمفعول به ، وذلك للخروج من مأزق نحوي كما تبين في حال الإضافة.

٧- أنَّه إذا حُملَ الظرفُ على المفعول بـه توسُّـعًا فـإن لـذلك فوائـدَ عـدّة تتلخص في أنّه أصبح اسمًا غيرَ لازمِ النصبَ على الظرفية ، بـل تتعـاورُه المعـاني الإعرابيـة من فاعلية ، ومفعولية ، وابتداء وخبر ، وإضافة إليه ، وغير ذلك .

وبعد ، فما كان من توفيق فمن الله وحده ، ومــا كــان مــن غــير ذلــك فمــن نفسي والشيطان . اللهم اغفر ذنبي ، واستر عــيبي ، واقبــل تــوبي ، وأدم علينــا نعمــك وتوفيقك . وصلى الله على نبينا محمد ، وعلــى آلــه وصــحبه أجمعــين . والحمــد لله رب العالمين .

الهوامش والتعليقات

(١) انظر مثلاً شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٩/٢.

(٢) الإيضاح ٢٢٠، والبديع ١٨٢/١/١ .

(٣) الإيضاح ٢١٩، ٢٢٣، وشرح اللمع للأصفهاني ٤٧٣/٢، والبديع ١٨٢/١/١، ٢٠٧–٢٠٨.

(٤) الإيضاح ١٣٥، والكتاب ٥٧/١، وشرح السيرافي ٩/٣ مطبوع .

(٥) الإيضاح ١٥٠.

(٦) البديع ١٨٢/١/١.

(٧) الكتاب ٣٥/١، وشرحه للسيرافي ٤٥/٢، ٢٨٧ مطبوع ، والأشباه والنظائر ٣١/١ .

(٨) كباب النداء ، انظر الهمع ٣٣/٣ ، وحاشية الصبان ١٤١/٣ .

(٩) الأشباه والنظائر ٢٩/١–٣٩ .

(١٠) وتمام الشاهد قوله تعالى : ﴿ يا أيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكم الصيام كما كُتِبَ على الذين من قبلكم لعلَّكم تتقون . أَيَّامًا معدوداتٍ ﴾ .

(١١) الإغفال ٦٧/٢.

(١٢) نفسه ٦٥/٢.

(١٣) المقرب ١٦٤.

(١٤) البسيط في شرح الجمل ٤٧٨/١–٤٧٩ .

(١٥) الارتشاف ٢٧٠/٢، وقد جمع أبو حيان بين التصريح والتلميح .

(١٦) الأشباه والنظائر ٣٧/١، وينظر الهمع ١٦٨/٣.

(١٧) الأشباه والنظائر ٣٧/١.

(١٨) الكتاب ٢٢٣/١، وانظر ٣٥/١، وشرحه للسيرافي ٢٨٤/٢ ط .

(١٩) شرح السيرافي ٢٠٠/٤ مطبوع .

(٢٠) المقتضب ٣٣٠/٤.

(٢١) الأصول ٢/٢٥٥-٢٥٦.

(٢٢) شرح التسهيل ٢/٢٤٣.

(٢٣) انظر مثلاً : المقتصد ١/٦٤٧ فما بعدها، والمفصل ٧٢، وشرحه لابن يعيش ٢/٤٥، والتخمير ١/٤٠٤، والمستوفى للفرّخان ٢/٢٧٣، والخزانة ٣/١٠٨، ١٠٩ .

(٢٤) البسيط ١/٤٧٨-٤٧٩.

(٢٥) الرجز في الكتاب ١/١٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٠ ، والكشاف ١/٩ ، وأمالي ابـــن الشجري ٢/٥٧٧ ، وشرح المفصل ٢/٤٦ ، وشرح الرضي ١/٢/٦٠٢ ، وذكر البغـــدادي في الخزانة ٣/١٠٨ أنه شاهد « على أنه قد يُتوسَّعُ في الظروف المتصرفة ، فيُضافُ إليها المصدرُ والصفة المشتقة منه فإنّ (الليلَ) ظرفٌ متصرف وقد أُضيفَ إليه (سارق) وهو وصف».

(٢٦) الكتاب ١/١٧٥-١٧٦ ، وانظر أيضًا ١/٨٤، ٨٥ ، وشرحه للسيرافي ٣/١٠٩ وما بعدها والأصول ١/٢٥٥ .

(٢٧) المقتصد ١/٦٤٧.

(٢٨) البيت منسوبٌ في الكتاب ١/١٧٨ لرجل من بني عـــامر ، وهـــو في المقتـــضب ٣/١٠٥ ، والكامل ١/٤٩ ، والإغفال ١/٢٠١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٧ ، وشرح أبيـــات مغـــني اللبيب ٧/٨٦. والبيت يُروى بلفظ : (ويومًا) و(يومٌ) ، وسيتكرر ذكرُه فيما سيأتي إن شـــاء الله .

(٢٩) المفصل ٧٢ ، وانظر شرح الرضي ١/٢/٦٠١ ، والخزانة ٣/١٠٩ .

(٣٠) البديع في علم العربية ١/١/١٥٥ . ويُنظر ص ١٦٤ .

(٣١) الارتشاف ٢/٢٧٠ .

(٣٢) انظر تفسير ابن عطية ١٠/٣١٦ .

(٣٣) لم أقف على قائل هذا الرجز فيما اطلعت عليه من مراجع ، وهـــو في الارتـــشاف ٢/٢٧٠، والهمع ٣/١٦٧ مع اختلاف بعض الألفاظ من دون أن تؤثر على موضع الشاهد .

(٣٤) البحر ٦/٣٨٧ . وانظر : الارتشاف ٢/٢٧٠ .

(٣٥) الكتاب ١/١٧٥–١٧٦ ، وانظر الأصول ١/٢٥٥ .

(٣٦) شرح التسهيل ٢/٢٤٦ .

(٣٧) الحجة ١/ ٢٠ . وانظر التخمير ١/٤٠٤ .

(٣٨) شرح المفصل ٢/٤٥، وانظر شرح السيرافي ٢/٢٨٤ ، و ٣/٤٣–١٠٩–١١١مطبوع .

(٣٩) شرح الرضي ١/٢/٦٠٢ ، وانظر الخزانة ٣/١١٠ .

(٤٠) شرح المفصل ٢/٤٥–٤٦ .

(٤١) شرح التسهيل ٢/٢٤٤ .

(٤٢) البيت لأوس بن حبناء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥، وهو في البيان والتبيين ٢/٣٥٧ وشرح التسهيل ٢/٢٤٥ .

(٤٣) شرح التسهيل ٢/٢٤٥ . والرجز منسوبٌ لأبي ثروان في شرح شواهد المغني للسيوطي ١/٤٤٨.

(٤٤) وانظر الهمع ٣/١٦٧.

(٤٥) الارتشاف ٢/٢٧١–٢٧٢.

(٤٦) أحد نحاة اليمن ، له شرح المفصل ، وشرح على الكافية المسمى : الأزهار الصافية. انظر : أئمة اليمن ٢٩٩، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٢٨١–٢٨٢.

(٤٧) شرح العلوي ١/١٤٠ وهذا نقل من التخمير حاشية (٣) ١/٤٠٤ عن محققه ؛ فلم أقف على شرح العلوي وينظر مفهوم الاتساع ٣٨٥.

(٤٨) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني ، صاحب كتاب التعريفات . انظر بغية الوعاة ٢/١٩٦، والأعلام ٥/٧، والخزانة ١/٣ حاشية رقم (١) للمحقق .

(٤٩) الخزانة ٣/١٠٩ .

(٥٠) الارتشاف ٢/٢٧٠ وانظر حاشية ٣ من التخمير ٤/٤٠٤ فقد نقل عن العلوي ما يشبه ذلك . وسيأتي كلام أبي حيان في مواضع الوجوب في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

(٥١) التخمير ١/٤٠٤.

(٥٢) شرح الكافية ٦٠٢/٢/١.

(٥٣) الحجة للقراء السبعة ٢٠/١ وانظر التخمير للخوارزمي ٤٠٤/١.

(٥٤) وقد ذكرها أبو علي على قراءة (رسالاته) . ولا تأثير لذلك على موضع الشاهد .

(٥٥) إيضاح الشعر ٢٠٦ ، وانظر مغني اللبيب ٦٨٩ .

(٥٦) ديوان الشماخ ١٨٢ .

(٥٧) إيضاح الشعر ٢٠٤ .

(٥٨) الكتاب ٣٥/١ .

(٥٩) شرح الكتاب ٢٨٤/٢ ط .

(٦٠) الإيضاح ٢٠٩ .

(٦١) البديع ١٦٤/١/١ .

(٦٢) الأصول ٥٥/٢ .

(٦٣) أردتُ بهذه المواضع ما كان من أسماء الزمان أو المكان منصوبًا أو في محل نصب . أما ما كـــان منها مرفوعًا أو مجرورًا فواضحٌ أمره ، وقد تقدَّم في التمهيد نصُّ السيرافي : « وأيهما أقمتـــه مُقام الفاعل فقد جعلته كالمفعول ؛ فلذلك شبهتَه بقولك : سِير عليه بعيرُك يومين » فهذا يفيد أنه وجب تشبيهه بالمفعول به . وسنشير إليه في الفصل الثالث في الفائدة الثانيـــة بعـــون الله، فللسيرافي نصٌّ آخر يفيد الوجوبَ أيضًا .

(٦٤) انظر شرح الكافية للرضي ٦٠٢/٢/١، والخزانة ١٠٨/٣ .

(٦٥) الكتاب ٤١/١ .

(٦٦) زيادة على ما في المطبوع ليستقيم السياق .

(٦٧) شرح السيرافي ٣٣٢/٢ .

(٦٨) سبق تخريجه .

(٦٩) شرح المفصل ٤٦/٢ ، وانظر البسيط ٤٨٠/١ ، والبديع ١٥٥/١/١ .

(٧٠) شرح المفصل ١١٩/٢ . وهذا مذهب كثير من النحويين كأبي علي والخوارزمي كما سيأتي بعون الله .

(٧١) الإيضاح ٢٠٩، وانظر المقتصد ٦٤٨/١ والإغفال ٦٤/٢، وإيضاح الشعر ٢٠٥، واللباب ٢٧٤/١، والبسيط ٤٨٠/١ والهمع ٣/ ١٦٧، والتخمير ٤٠٤/١. وقد فصل الجرجاني في المقتصد مناقشة هذا الموضوع وبيانه.

(٧٢) التخمير ٤٠٣/١ ، وانظر الخزانة ١٠٩/٣.

(٧٣) منها قوله تعالى : ﴿ بل مَكْرُ الليل والنهارِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ للذين يُؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعة أشهر ﴾، وقوله تعالى : ﴿ يا صاحبِي السجنِ ﴾ ، وحديث : «فلا يجدون أعلم من عالم المدينة» ، وقول العرب : شهيد الدار وقتيل كربلاء . ثم ذكر سبعة شواهد شعرية على ذلك . انظر شرح التسهيل ٢٢١/٣–٢٢٢.

(٧٤) أوضح المسالك ٨٥/٣–٨٦.

(٧٥) المقتصد ٦٤٩/١ ، وانظر الإغفال ٦٤/٢ .

(٧٦) المقتصد ٦٤٩/١ ، وانظر شرح التسهيل ٢٤٤/٢، والتخمير ٤٠٤/١ .

(٧٧) شرح المفصل ٤٦/٢ وانظر الحجة للقراء السبعة ٢٠/١.

(٧٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢، والهمع ١٦٧/٣، والأشباه والنظائر ٣٤/١.

(٧٩) الكشاف ٢٦٧/١ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٧٣٠/٢/٣.

(٨٠) الرجز لجبار بن جزء ، أخي الشماخ بن ضرار ، كما جاء في ديوان الشماخ ٣٨٩ ، وقد نُسِبَ في الكتاب ١٧٧/١ إلى الشماخ نفسه . وهو في الإيضاح ٢١٠، والمقتصد ٦٥٠/١، وشرح المفصل ٤٦/٢ وانظر مفهوم الاتساع ٣٩٥.

(٨١) تحصيل عين الذهب ١٤٥–١٤٦ وانظر النكت ٢٨٨/١، والخزانة ٢٣٣/٤–٢٣٤.

(٨٢) البسيط ٤٨٠/١ .

(٨٣) التخمير ٤٠٤/١ .

(٨٤) المستوفى ٢٧٣/١ .

(٨٥) التبيان ١٥٢/١، وانظر الدر المصون للسمين الحلبي ٢٨٤/٢ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٨٠١/٢/٣.

(٨٦) يريد في باب المبتدأ والخبر (فصل : الظرف الزماني إن وقع خبرًا عن الجثة) . انظر الارتشاف ٥٦/٢-٥٧ .

(٨٧) في المطبوع : فلا يتصرف . وهو خطأ بيِّنٌ .

(٨٨) الارتشاف ٢٧٠/٢ .

(٨٩) عن حاشية (٣) من التخمير ٤٠٤/٤ بتصرف .

(٩٠) شرح التسهيل ٢٤٤/٢ .

(٩١) الارتشاف ٢٧٢/٢.

(٩٢) الأشباه والنظائر ٣٧/١ ، وانظر الهمع ١٦٨/٣.

(٩٣) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٥٢/١ ، وانظر المغني ٥٧٢ .

(٩٤) شرح ديوان كعب بن زهير للسكري ٦. وانظر المغني ٥٧٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٠٥.

(٩٥) انظر المغني ٥٧٢، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٠٥ .

(٩٦) هذه رواية البيت في أمالي الزجاجي ٧٨ ، ورواية ديوان ليلى الأخيلية ٦٥ :

فلا يُبعِدَنْكَ اللهُ حَيًّا ومَيِّتًا   أخا الحرب إنْ دارت عليه الدوائرُ

وروايته في الكامل ١٤٦٠/٣ : (ياتوبَ ... إنْ دارتْ ...) فلا شاهد .

(٩٧) انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٠١، ٣٠٥.

(٩٨) الأشباه والنظائر ٣٧/١.

(٩٩) المساعد ٥٣٧/١.

(١٠٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٨/٢-١٩٩.

(١٠١) شرح المفصل ٤٦/٢ ، وانظر المقتضب٣٣٠/٤، وشرح السيرافي ٢٨٦/٢ط وشرح الكافية

٥٩٠/٢/١ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٨/٢-١٩٩، والمساعد ٥٣٧/١، والهمع ١٦٨/٣ .

(١٠٢) الكتاب ٣٥/١ .

(١٠٣) شرح الكتاب ٢٨٦/٢ وينظر ٢٨٧.

(١٠٤) الأصول ١٩٤/١.

(١٠٥) الإغفال ٦٦/٢.

(١٠٦) شرح التسهيل ٢٤٦/٢ ، وانظر المساعد ٥٣٨/١.

(١٠٧) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٢، والمساعد ٥٣٨/١، والأشباه والنظائر ٣٩/١، والهمع ١٦٨-١٦٩.

(١٠٨) الهمع ١٦٩/٣.

(١٠٩) شرح الرضي ٦٠٢/٢/١.

(١١٠) نفسه.

(١١١) شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٦/٢، والهمع ١٦٩/٣ .

(١١٢) الخصائص ٤٤٢/٢.

(١١٣) الكتاب ٤١/١ وانظر فيما سبق في الفصل الأول (ثالثًا : هل تخلص الظرف المنصوب على التشبيه بالمفعول به من معنى (في) تمامًا؟).

(١١٤) شرح السيرافي ٣٢٩/٢ .

(١١٥) انظر التمهيد (مصطلح النصب على التشبيه به بين التصريح والتلميح) .

(١١٦) البديع ١٥٥/١/١ .

(١١٧) المقرب ١٦٤ .

(١١٨) شرح الكافية ٦٠٢/٢/١.

(١١٩) الارتشاف ٢٧٢/٢ .

(١٢٠) الأشباه والنظائر ٣٧/١، وينظر الهمع ١٦٩/٣.

(١٢١) الهمع ١٦٩/٣ ولم أجده في شرح الجمل ولا في المقرب لابن عصفور، ولا في غيرهما مما اطلعت.

(١٢٢) شرح الرضي ٦٠٣/٢/١ .

(١٢٣) نفسه .

(١٢٤) انظر مثلاً : الإغقال ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ١٩٧/٢، شرح التسهيل ٢٢٧/٢ وحاشية الخضري ٢٩٢/١.

(١٢٥) شرح ابن عقيل ١٩٧/٢

(١٢٦) الهمع ١٥٣/٣.

(١٢٧) شرح الكافية الشافية ٦٨٣/٢

(١٢٨) وهو مذهب الأخفش والمبرد والجرمي. ينظر: المقتضب ٣٣٧/٤ وشرح الكتاب للصفار ٦٦١/٢ والأمالي الشجرية ١٣٨/٢والارتشاف ٢٥٣/٢وأبوعمر الجرمي (ماجستير) .١٣٣

(١٢٩) شرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢.

(١٣٠) وينظر في ذلك : المقاصد الشافية ، المجلد الثالث ٢٩٩/١ط

(١٣١) انظر شرح التسهيل ٣٨٦/٢-٣٨٧ ففيه ما يدلُّ بشكل واضح على أنّ ما نُصِبَ بنزع الخافض غير المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

(١٣٢) الكتاب ٣٥/١-٣٦ .

(١٣٣) شرح الكتاب للصفار ، السفر الأول ٦٥٥/٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٢٩١/٢-٢٩٢ مطبوع، والإيضاح ٢٠٦-٢٠٧ ، والمسائل المشكلة ٥٤٩-٥٥٠ والتعليقة ٦١/١.

(١٣٤) نفسه ٦٦٠ وينظر : الإغفال ٢٠٤/١ والارتشاف ٢٥٤/٢ ويجب ألاّ نُغفل أنّ هناك مذاهب أُخَر في هذه المسألة ، فقد نقل الصفار في هذا الموضع أن مذهب أبي الحسن أنّ

(دخلت) متعدية إلى المفعول به بنفسها ، ثم رد عليه . والمبرد موافق للأخفش ، ينظر : المقتضب ٣٣٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٨/١ . وذهب الفراء إلى أنّ العرب تعدي ذهب وانطلق إلى جميع البلدان . وينظر شرح التسهيل ٢٢٨/٢ وذهب ابن مالك إلى أنّ المكان منصوب بعد دخل على نزع الخافض . ينظر شرح الكافية الشافية ٦٨٣/٢ . وذهب الرضي في شرح الكافية ٥٨٦/٢/١ إلى أنَّ انتصاب (الشام) في : ذهبت الشامَ ، ونحوه على الظرفية اتّفاقًا ؛ لأنّ ذهب لازم، وهو شاذ ، كقوله:

فلأبغينكم قنًا وعوارضًا ولأُقبلَنَّ الخيلَ لابةَ ضَرغَدِ

أي : في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان . ومثله قوله :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فيه كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ

(١٣٥) الإغفال ٢٠٤/١.

(١٣٦) المقاصد الشافية ، المجلد الثالث ٢٩٩/١.

(١٣٧) الأصول ١٩٤/١ وانظر شرح السيرافي ٢٨٥/٢ ط والإيضاح ٢٠٩ ، والمقتصد ٦٤٧/١، واللباب ٢٧٥/١، وشرح المفصل ٤٦/٢، وشرح الكافية ٦٠١/٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢، والبسيط ٤٧٩/١ ، والأشباه والنظائر ٣٣/١، والهمع ١٦٦/٣.

(١٣٨) انظر شرح المفصل ٤٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٤/٢–٢٤٥، والبسيط ٤٧٩/١.

(١٣٩) سبق تخريج البيت .

(١٤٠) المقرب ١٦٤.

(١٤١) الأصول ١٩٤/١.

(١٤٢) شرح السيرافي ٢٨٦/٢.

(١٤٣) انظر مثلاً شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٩/٢ .

(١٤٤) شرح السيرافي ٢٨٦/٢.

(١٤٥) البسيط ٤٨٠/١

(١٤٦) الهمع ٣/١٦٧ ، وانظر الأشباه والنظائر : ١/٣٦ . والأصول ٢/٢٥٥ .

(١٤٧) الأشباه والنظائر ١/٣٦ .

(١٤٨) نفسه ، وانظر الهمع ٣/١٦٨ .

قائمة المصادر والمراجع

- أئمة اليمن ، لمحمد بن محمد بن زبارة الصنعاني، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م، المطبعة الناصرية، تعز.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، تحقيق د.مصطفى النماس ، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، مكتبة المدني ، القاهرة .
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق د.عبد العال مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د.فخر الدين قباوة ، ط١، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م دار الأصمعي، حلب .
- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدار المجمع الثقافي، أبو ظبي.
- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي ، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م دار الجيل ، بيروت.
- الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب ، بيروت .
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب .
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود ، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م دار العلوم .
- البديع في علم العربية ، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ، تحقيق د.فتحي مصطفى علي الدين ، و د.صالح حسين العايد ط١، ١٤٢٠/١٤٢١هـ معهد البحوث العلمية ، جامعة أم القرى .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، تحقيق د.عياد الثبيتي ، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٥، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري، تحقيق د.زهير عبدالمحسن سلطان ، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي ، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، مطبعة الأمانة.
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م دار الفكر .
- تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز .
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق د.محمد علي الهاشمي، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط يوسف البقاعي ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م دار الفكر ، بيروت .
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، ط١، دار المأمون للتراث .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق د.أحمد محمد الخراط، ط١، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م/١٤١١هـ /١٩٩١م، دار القلـم، دمشق.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي ، دار المعارف .

- ديوان ليلى الأخيلية ، جمع وتحقيق خليل العطية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م دار الجمهورية ، بغداد .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ دار التراث .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، ط١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م دار المأمون للتراث ، دمشق .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٧م دار القلم، دمشق، ودارة العلوم والثقافة، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م هجر للطباعة ، مصر .
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبوجناح ، وزارة الأوقاف، بغداد.
- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعة السكري ، ط٣، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، دار الكتب والوثائق القومية .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م القاهرة .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ، تحقيق د.حسن الحفظي و د.يحيى مصري ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م إدارة الثقافة والنشر ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تعليق محمد محمود الشنقيطي ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .
- شرح المفصل، لابن يعيش الحلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ، ط١، ١٩٩٠م دار الغرب ، بيروت .

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د.عبدالمنعم هريدي ، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق د.رمضان عبدالتواب وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ابتداء من ١٩٨٦م .
- شرح كتاب سيبويه (السفر الأول) ، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصَّفَّار البطليوسي، تحقيق د. معيض بن مساعد العوفي، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار المآثر، المدينة النبوية.
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أحمد الدالي ، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ط٢، ١٩٧٧م مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- الكشاف ، للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : ج١ د.غازي طليمات ، وج٢ الأستاذ عبدالإله نبهان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي .
- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية = مفهوم الاتساع .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق الشيخ عبدالله الأنصاري وآخرين ، ط١، رئاسة المحاكم والشئون الدينية ، قطر .
- المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، مركز إحياء البحث العلمي والتراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.

- المستوفى في النحو ، لكمال الدين أبي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان ، تحقيق د.محمد بدوي المختون ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م دار الثقافة العربية ، القاهرة .
- معاني القرآن ، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق د.هدى قراعة ، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وآخرين ، دار السرور ، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط٦، ١٩٨٥م دار الفكر ، بيروت .
- المفصل ، للزمخشري ، تحقيق د.محمد عزالدين السعيدي ، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، دار إحياء العلوم ، بيروت .
- مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النحو ، د.بهاء الدين عبدالوهاب بن عبدالرحمن، ضمن مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد التاسع والعشرون – المحرم ١٤٢١هـ ، مجلة علمية محكمة .
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المجلد الثالث ، تحقيق د. عياد الثبيتي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة.
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ١٩٨٢م منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، بغداد .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، بغداد .

- نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها، د. هادي عطية مطر الهلالي، ١٩٨٤ ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م معهد المخطوطات العربية ، الكويت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د.عبدالعال سالم مكرم، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م مؤسسة الرسالة ، بيروت .